

من وزير الاقتصاد والمالية إلى

الموضوع: حول نسبة الخصم من المورد المطبقة على عمولة الإدراج بالبورصة
المرجع: مكتوبكم بتاريخ 18 فيفري 2014

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن طلب إيضاحات حول نسبة الخصم من المورد المستوجب على العمولة السنوية للبقاء بقوائم الإدراج التي تدفعها المؤسسات المدرجة لفائدة بورصة الأوراق المالية بتونس كما تم ضبطها بالفصل 10 من قرار وزير المالية المؤرخ في 27 مارس 1996، يشرفني إعلامكم أنّ المبالغ التي تستخلصها بورصة الأوراق المالية بتونس من الشركات المدرجة بالبورصة مقابل البقاء بقوائم الإدراج تخضع للخصم من المورد بنسبة 1.5% إذا كانت تساوي أو تفوق 1000 دينار باعتبارها مدفوعة مقابل إسداء خدمة.

هذا، وتبقى المبالغ الأخرى التي تتقاضاها بورصة الأوراق المالية بتونس والتي تصنف ضمن العمولات على معنى الفصل 601 من المجلة التجارية الذي يقتضي تصرف الوكيل باسمه الخاص لفائدة الموكل وبأمر منه للخصم من المورد بنسبة 15% وذلك طبقا لأحكام الفصل 52 من مجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

وبتفويض منه

المكبر 
والتشريع الجبائي

الإمضاء: حبيبة جراد اللواتي